الاقتصاد والأعمال

برميل النفط يرتفع إلى 51.38 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2 سنت في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ 38ر51 دولار أمريكي مقابل 36ر51 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط بفعل المخاوف من تضرر الطلب على الطاقة بشدة في حين يتجه الإعصار (إرما) القوي صوب ولاية فلوريدا وجنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية مما قد يقلص بشدة الطلب على الطاقة.

وانخفض سعر برميل خام القياس العالمي مزيج برنت 71 سنتا ليصل إلى مستوى 78ر53 دولار كما انخفض سعر برميل الخام الأمريكي 61ر1 دولار ليصل عند التسوية إلى مستوى 48ر47 دولار.

التقرير حذر من الاندفاع تجنباً لتكرار ما حدث خلال الربع الأول

«الشال»: هناك شك في أن يكون ارتفاع البورصة قصير الأمد

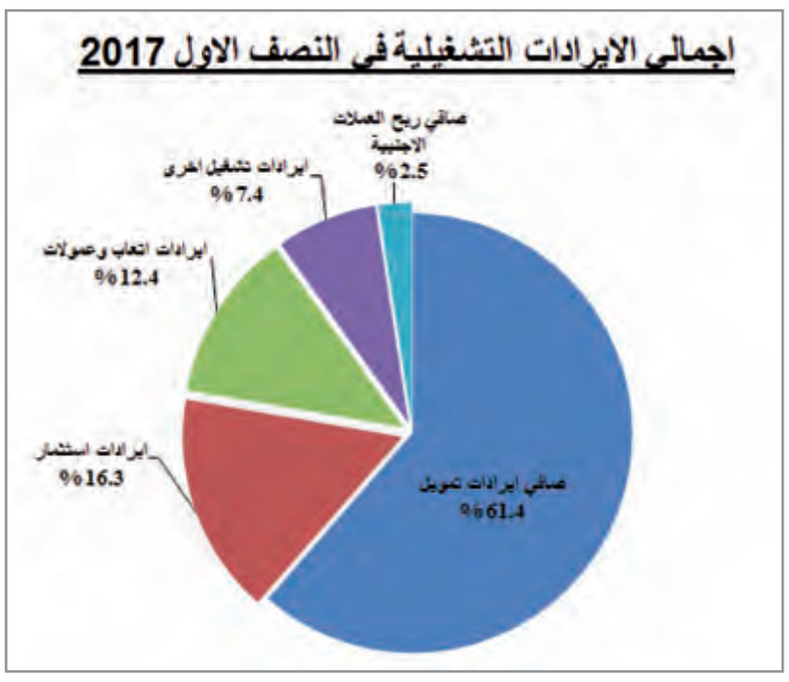

اجمالي الايرادات التشغيلية

البيان	2017/06/30 (ألف دينار كويتي)	2016/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	17,165,407	17,029,634	135,773	%0.8	↑
مجموع المطلوبات	15,123,468	14,905,859	169,609	%1.0	↑
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	1,795,502	1,769,419	26,083	%1.5	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	343,178	314,472	28,706	%9.1	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	142,065	150,410	(7,505)	%5.0-	↓
المخصصات	83,155	52,955	30,200	%57.0	↑
الضرائب	18,001	11,665	6,336	%55.0	↑
الحصة في نتائج الشركات الحليفة	9,400	28,503	(22,103)	%77.5-	↓
صافي الربح	92,717	70,909	21,728	%30.6	↑
المؤشرات					
* العائد على معدل الموجودات	%1.1	%0.8			↑
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%9.1	%8.0			↑
** العائد على معدل رأس المال		%28.8			↑
ربحية السهم الاساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	14.4	12.5	1.9	%15.1	↑
اقفال سعر السهم (فلس)	483	455	28	%6.2	↑
* مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	16.8	18.2			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.4	1.2			

جدول توضيحي 1

البيان	القيمة
عدد أيام التداول	3
مؤشر السوق (قيمة 50 شركة)	435.5
مؤشر السوق (سعر)	6,897.4
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	96,465,650
المعدل اليومي (د.ك)	15,488,550
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	272,789,005
المعدل اليومي (سهم)	77,468,201
عدد الصفقات	8,784
معدل اليومي لعدد الصفقات	2,928

جدول توضيحي 2

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
الشركات		
شركة الأمان للاستثمار ش.م.ك.ق	7,401,560	15.9%
بنك الكويت الوطني	6,673,600	14.8%
بيت التمويل الكويتي	6,120,420	13.2%
البنك الأهلي المتحد ش.م.ب.	4,008,843	8.6%
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	3,416,592	7.4%
الإجمالي	27,820,620	59.9%
البيان	قيمة التداول	قيمة التداول
القطاعات	دينار كويتي	
قطاع البنوك	21,988,240	47.3%
قطاع خدمات مالية	10,646,790	22.9%
قطاع الصناعة	4,314,899	9.3%
قطاع العقار	4,240,540	9.1%
قطاع الاتصالات	3,513,002	7.6%

جدول توضيحي 3

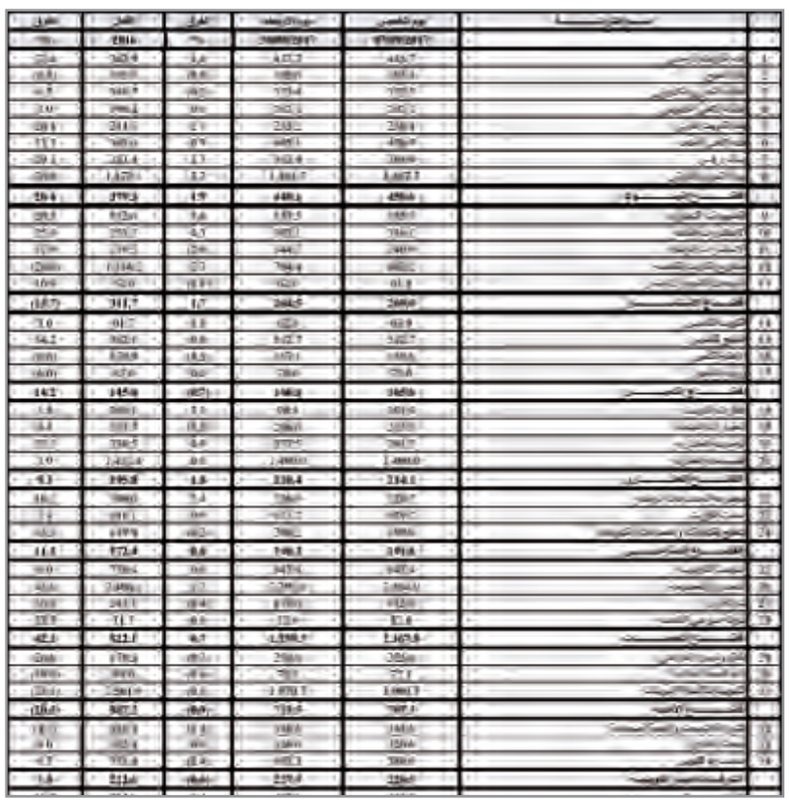

جدول توضيحي 4

- الأفراد باعوا أسهماً بـ 2.237 مليار واشتروا بقيمة 2.227 مليار دينار
- معدل قيمة التداول اليومي في شهر أغسطس بلغ 14.566 مليون دينار
- المستثمرون الكويتيون استحوذوا على 88.9بالمئة من قيمة الأسهم المباعة
- ثلث الشركات المدرجة حققت قيمة رأسمالية بلغت 15 مليار دينار
- الوزني حقق مكاسب منذ بداية العام وحتى نهاية أغسطس بنحو 13.3بالمئة

قال تقرير الشال الأسبوعي في قراءة عن أداء بورصة الكويت لقد جاء أداء البورصة في ثمانية شهور من السنة الجارية ثاني أفضل أداءً مقارنة بأهم أسواق العالم وكل أسواق إقليم الخليج، وحقق مؤشر البورصة الوزني مكاسب منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أغسطس الفائت بنحو 13.3% (19.9% لمؤشر البورصة السعري)، ومعظم المكاسب تحققت في الربع الأول من السنة. على أن اللافت للنظر، هو أداء المؤشر الوزني للبورصة في شهر أغسطس الذي حقق فيه مكاسب بنحو 4.2% في شهر واحد، وخلال الشهر، حققت 55 شركة مدرجة أداء أعلى من أداء السوق، أي حققت ارتفاعاً لأسعارها بأعلى من 4.2%.

ذلك يعني، أن المكاسب كانت إلى حد ما شاملة، فأكثر من ثلث الشركات المدرجة حققت مكاسب أعلى من أداء السوق، بلغت القيمة الرأسمالية لتلك الشركات النشطة نحو 15 مليار دينار كويتي، أو نحو 51% من قيمة كل شركات البورصة، لذلك هو ارتفاع صحي، حصيلته ارتفاع في قيمة ثروات المستثمرين في البورصة. وضمن تلك الشركات التي حققت أفضل أداءً في السوق، 14 شركة كبيرة، القيمة الرأسمالية لكل منها أعلى من 100 مليون دينار كويتي، ومجموع قيمتها الرأسمالية نحو 13.83 مليار دينار كويتي، أي نحو 91.6% من قيمة الشركات النشطة، ومساهمتها في قيمة كل شركات البورصة نحو 46.7%، ونصيبها من سيولة البورصة في أغسطس نحو 57.3%، مما يعني أنها السبب في الارتفاع الكبير في قيمة المؤشر الوزني. وضمن الشركات الـ14 الكبيرة والنشطة، 9 شركات حققت مكاسب برقمين، أي 10% وأكثر، أعلاها تحقيقاً للمكاسب شركة الخليج للتأمين التي حققت ارتفاعاً في قيمتها بنحو 50% في شهر واحد. ولكن، ضمنها شركات ضخمة، حققت مكاسب أقل، ولكن

قيمة البورصة

تأثيرها على ارتفاع قيمة البورصة كان أكبر، مثل شركة "زين" التي حققت نمواً في أسعارها بنحو 12.4% بعد صفقة بيع أسهم الخزينة "لعمان تل"، ومعها ارتفعت قيمة أسهم بنك الكويت الوطني أكبر شركات البورصة بنحو 6.3%، وبنك بوبيان بنحو 9.2%، أي حققا استفادة غير مباشرة. وبين بنك الكويت الوطني، أكبر الشركات المدرجة، وشركة زين، ثالث أكبر شركات البورصة، حققت ثاني أكبر شركات البورصة، أو بيت التمويل الكويتي، مكاسب بنحو 10.5%، ربما بسبب ما يشاع عن تبنيه لاستراتيجية جديدة ضمنها احتمال خيار الاندماج أو الاستحواذ. وهناك شركات ضمن الـ14 شركة، النشطة والكبيرة، أغراضها مختلفة، وحققت أيضاً ارتفاعاً على في أسعارها، مثل الشركة التجارية العقارية التي حققت نمو بنحو 18.5%، وشركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية التي حققت نمو بنحو 17.3%، وشركة العقارات المتحدة، وشركة طيران الجزيرة، والبنك التجاري الكويتي، وشركة بوبيان للبتروكيماويات، وحققوا ارتفاعات بنحو 14.9%، 14%، 13.7% و11.2% على التوالي.

ورغم شمولية الارتفاع، وتنوع أغراض شركاته، وكبر حجمها، وهي مؤشرات صحية، يبقى هناك شك في أنه مجرد ارتفاع قصير الأمد، ولا بد من الحذر في الاندفاع معه، تجنباً لتكرار ما حدث في ربع السنة الأول من العام الجاري. فالسيولة، وهي المتغير الأهم، لا زالت ضعيفة، حيث بلغ معدل قيمة التداول اليومي في شهر أغسطس نحو 14.566 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 42.939 مليون دينار كويتي للمعدل اليومي للربع الأول، وهذا المستوى من السيولة ضعيف. والتأثيرات الموجبة لصفقة هنا أو أداء استثنائي هناك، عادة لا تدوم آثارها، فهي عادة ما تخصم على المدى القصير، ثم يتلاشى ذلك الأثر، يدعمه ارتفاع متصل في سيولة البورصة، وذلك قد لا يحدث في الظروف الحالية. ويبقى أداء بورصة الكويت فيما مضى من العام الجاري، أداء جيد، ولكن تبقى أيضاً مخاطره كامنة في انحرافه باتجاه المضاربة الضارة، بما يفقده عقلانيته، ويجعل دورة نشاطه قصيرة.

خصائص التداول

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين"، عن الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/08/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، ونصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 49.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (47.4%للشهور الثمانية الأولى من عام 2016)، و49.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (42.3% للشهور الثمانية الأولى من عام 2016). وباع المتعاملون الأفراد أسهماً بقيمة 2.237 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 2.227 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، بيعاً، بنحو 10.499 مليون دينار كويتي. وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 22.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (17.2%للفترة نفسها 2016)، و21.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (15.3% للفترة نفسها 2016)، وباع أسهماً بقيمة 1.025 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 955.648 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعاً، بنحو 68.942 مليون دينار كويتي. وثالث المساهمين هو قطاع المؤسسات والشركات، واستحوذ على 20.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (32.6% للفترة نفسها 2016)، و20.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (26.7% للفترة نفسها 2016)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 924.603 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 915.646مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراءً، بنحو 8.956 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 8.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (9.7% للفترة نفسها 2016)، و7.1% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (8.7%للفترة نفسها 2016)، واشترى أسهماً بقيمة 387.467 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 316.982 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته،الأكثر شراءً، بنحو 70.485مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية مع إزدياد نصيبهم، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 3.996 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 88.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (85.9%للفترة نفسها 2016)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 3.909 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 87%، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (86.2%للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعاً، بنحو 86.649 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إنحسار في ثقة المتعاملين المحليين.

وبلغت حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، نحو 8.8%، (9.9%للفترة نفسها 2016)، واشتروا ما قيمته 396.311 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة، نحو 340.772 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (11%للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراءً، بنحو 55.539 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، نحو 4.2%، (3.8% للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 188.661 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة، نحو 3.5%، (3.1%للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 157.551 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، بنحو 31.111 مليون دينار كويتي. وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 87.9% للكويتيين و8.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 86.1% للكويتيين و10.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.5% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2016. أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية وبارتفاع نصيبهم مع ارتفاع النشاط في البورصة، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد، الذين زادوا من نصيبهم أيضاً مع ازدياد نشاط البورصة. ارتفععدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 23.1%، ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية أغسطس 2017، (مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 32.2%– ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية أغسطس 2016)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أغسطس2017، نحو 19،200 حساباً، أي ما نسبته نحو 5.1% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 19،290 حساباً في نهاية يوليو 2017، أي ما نسبته نحو 5.1% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 0.5%– خلال شهر أغسطس 2017.

أسواق منتقاة

كان أداء شهر أغسطس أداءً مختلطاً، حققت خلاله 7 أسواق مكاسب، ومثلها، أي 7 أسواق، حققت خسائر، ولم يطرأ تغيير على عدد الأسواق الرابحة منذ بداية العام، فلا زال هناك 11 سوقاً رابحاً، و3 أسواق خاسرة، ولكن، مع بعض تغيير المواقع. التغيير الوحيد في المواقع ما بين المنطقة الموجبة والمنطقة السالبة كان في صعود السوق السعودي إلى الموجبة، وهبوط سوق أبو ظبي مكانه إلى المنطقة السالبة، لتبقى الأسواق الثلاثة الخاسرة منذ بداية العام كلها من إقليم الخليج.

أكبر الرابحين في شهر أغسطس، كان المؤشر الوزني لبورصة الكويت، الذي أضاف مكاسب بنحو 4.2% في شهر واحد، تلك المكاسب، قفزت به إلى ثاني أكبر الأسواق الرابحة ضمن العينة –باستثناء مؤشر البورصة السعري– منذ بداية العام، بمكاسب بنحو 13.3%، ومباشرة بعد السوق الهندي أكبر الرابحين، وبمكاسب بنحو 19.2%. ثاني أكبر الرابحين في شهر أغسطس، كان السوق الصيني، الذي حقق مكاسب في شهر واحد بحدود 2.7%، وجاء رابعاً ضمن قائمة الاسواق الأفضل أداء منذ بداية العام، وبمكاسب بنحو 8.3%، ومباشرة بعد السوق الأمريكي الذي حقق مكاسب منذ بداية العام بنحو 11.1%. ثالث أكبر الرابحين في شهر أغسطس، كان السوق السعودي، الذي حقق مكاسب بنحو 2.3%، وكانت كفيلة بنقله من المنطقة السالبة إلى الموجبة في أدائه منذ بداية العام، وإن بمكاسب طفيفة جداً بحدود 0.7%. أكبر الخاسرين في شهر أغسطس، كان السوق القطري، الذي فقد نحو 6.4%–، وكانت كفيلة بالهبوط به إلى قاع المنطقة السالبة منذ بداية العام، بخسائر بنحو 15.7%–، وبديلاً للسوق العماني الذي احتل القاع في نهاية شهر يوليو، والذي أصبح ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام بخسائر بنحو 12.6%–. ثاني أكبر الخاسرين في شهر أغسطس كان السوق الهندي بفقدانه نحو 2.4%–، ولكنه ظل رغم الخسارة الأفضل أداءً منذ بداية العام كما ذكرنا، وثالث أكبر الخاسرين كان سوق أبو ظبي الذي فقد نحو 2.1%–، وكانت كفيلة بالهبوط به من حافة المنطقة الموجبة في نهاية شهر يوليو، إلى المنطقة السالبة في نهاية شهر أغسطس. ولا زالت المنطقة السالبة حكراً على أسواق إقليم الخليج وإن تفاوتت خسائرها، إذ هي كبيرة للسوقين القطري والعماني، وصغيرة لسوق أبو ظبي.

ولا زال العالم وإقليم الخليج منطقتان مضطربتان، فالعالم يعيش أزمة الإدارة الأمريكية أو تأثيرات رئاسة "ترامب" سواء في الداخل، أو مع الخارج، مثل تطورات أزمة الإدارة الأمريكية مع روسيا ومع كوريا الشمالية. وأزمة دول مجلس التعاون الخليجي لا زالت قائمة، ولا تبدو تباشير لحل قريب لها، ولا زالت الحروب أو الاضطرابات الداخلية على حدودها قائمة، ولا زال سوق النفط ضعيفاً، ولا زالت برامج الإصلاحات المالية والاقتصادية لا تؤتي ثمارها. لذلك، من المحتمل أن يبقى أداء شهر سبتمبر مماثلاً لأداء شهر أغسطس، أي أداء متذبذب يتأرجح ما بين الموجب والسالب وفقاً لأثر المتغيرات الكلية على جبهتي السياسة وسوق النفط، وكلها متغيرات يصعب التنبؤ بمسارها.

بيت التمويل

أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك –بعد خصمالضرائب– بلغ نحو 92.7مليون دينار كويتي، وبارتفاعبلغ نحو 21.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 30.6%، مقارنة بنحو 71 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل انخفاض في إجمالي المصروفات. وبذلك، ارتفع الربح التشغيلي للبنك، بنحو 36.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 200.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 164.1 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 28.7 مليون دينار كويتي،أي نحو 9.1%، وصولاً إلى نحو343.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بما قيمته314.5 مليوندينار كويتي،للفترة نفسها من العام السابق، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات الاستثمار بنحو 24.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 55.9 مليون دينار كويتي،مقارنة بنحو 31.3 مليون دينار كويتي. وارتفع، بند صافي إيرادات التمويل بنحو 5.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 210.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 205.2 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي ربح العملات الأجنبية بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 8.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 9.9 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، انخفض إجمالي المصروفات التشغيلية، بنحو 7.5 مليون دينار كويتي، أو نحو 5%، وصولاً إلى نحو 142.9مليون دينار كويتي، مقارنةبنحو 150.4مليون دينار كويتي، نتيجة انخفاض جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 41.6%، بعد أن بلغت نحو 47.8% خلال الفترة ذاتها من عام 2016. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 30.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 83.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 53 مليون دينار كويتي. وهذا كله يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، إلى نحو 27%، مقارنة بنحو 22.6%، للفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي موجودات البنك، بما قيمته 666.1 مليون دينار كويتي وبنسبة4%، ليصل إلى نحو 17.165 مليار دينار كويتي، مقابل نحو16.499 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016، ولو تمت مقارنة إجمالي الموجودات مع الفترة نفسها من عام 2016،سنجد أنه ارتفع بنحو 135.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 0.8%،حين بلغ نحو 17.030 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 738.5مليون دينار كويتي، أي ما نسبته9%، وصولاً إلى نحو 8.914 مليار دينار كويتي (51.9% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو8.176 مليار دينار كويتي(49.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 464.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.5%، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق،حين بلغ نحو 8.450 مليار دينار كويتي (49.6% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 78.4% مقارنة بنحو 76.9%. وارتفع بند استثمارات بنحو 214.8مليون دينار كويتي، أي ما نسبته14.8%، وصولاً إلى نحو 1.671 مليار دينار كويتي (9.7% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 1.456 مليار دينار كويتي(8.8% من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2016وارتفعبنحو 201.5مليون دينار كويتي(13.7% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق،حين بلغ نحو 1.469 مليار دينار كويتي. بينما انخفض بند نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 180.5مليون دينار كويتي، أي ما نسبته12.1%، وصولاً إلى نحو 1.314 مليار دينار كويتي (7.7% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو1.495 مليار دينار كويتي(9.1% من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2016. وانخفض بنحو 88.5مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق،حين بلغ نحو 1.403 مليار دينار كويتي (8.2% من إجمالي الموجودات). وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً، بلغت قيمته 672.9مليون دينار كويتي، ونسبته 4.7%، لتصل إلى 15.133 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 14.461 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016، ولو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، سنجد أنها ارتفعت بنحو 149.6 مليون دينار كويتي، أو بنحو 1% حيث كانت آنذاك نحو 14.984 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.2%، بعد أن كانت نحو 88%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، حيثارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، ليصل إلى نحو 33.7% بعد أن كان عند 28.4%،وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، ليصل إلى نحو 9.1%، مقارنة بنحو 8%،وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، ليصل إلى نحو 1.1%، بعد أن كان عند 0.8%، وارتفعت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 14.4 فلساً، مقارنة بنحو 12.5 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 16.8 ضعف، أي تحسن، مقارنة بنحو 18.2 ضعف، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنحو 15.1%، مقارنة بارتفاع أقل في السعر السوقي بنحو 6.2%، مقارنة مع 30 يونيو 2016، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.4 ضعف مقارنة بنحو 1.2 ضعف.